بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

جامعـــــة القاهـــــرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

فعالية سياسات منع الانتشار النووى

منطقة الشرق الاوسط كحالة دراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

فى العلوم السياسية

اعداد

عادل محمد احمد على

اشراف

ا.د/ مصطفى علوى سيف

استاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

و

ا.د/ فوزى حسين حماد

استاذ متفرغ

ورئيس هيئة الطاقة الذرية السابق

١٩٩٩

B٦٢٧٩

شكـــر وتقديـــــر

يسعدنى أن اتوجه بالشكر والامتنان الى هيئة الطاقة الذرية المصرية التى وفرت لى بيئة علمية كانت دافعاً للبحث فى هذا المجال.

كما أتقدم بخالص الشكر و العرفان لأساتذتى الافاضل، الاستاذ الدكتور/ مصطفى علوى أستاذ العلوم والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاستاذ الدكتور / فوزى حماد الاستاذ المتفرغ ورئيس هيئة الطاقة الذرية الاسبق. واللذين شرفت بتفضلهما بالاشراف على الرسالة الامر الذى اثرى الدراسه ووفر لى الحصول على احدث المنشورات والدوريات فى ذلك المجال، كما كان لمتابعتهما المستمره وتوجيهاتهما الفضل فى خروج هذا العمل بهذا الشكل.

كما أتوجه بجزيل شكرى وأمتنانى للأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب عبد الرازق الأستاذ المتفرغ ورئيس شعبة التصنيع النووى السابق بهيئة الطاقة الذرية، فقد كان لمتابعته وتوجيهاته وإثارته لقضايا فنيه وسياسية أساسيه ترتبط بمضمون الدراسه، الفضل فى توضيحهافى ذهن الباحث، الأمر الذى بلور العديد من النقاط التى كانت محل التباس.

كما أتوجه بالشكر لسعادة السفير د./ محمود كارم محمود نائب مساعد وزير الخارجية لشئون نزع السلاح والاستاذ الدكتور/ أحمد حسن الرشيدى أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتفضلهما بتحكيم الرسالة الامر الذى كان له اثره الفعال فى اثراء المناقشة.

ويسرنى أن أتوجه بالشكر والعرفان الى زوجتى الفاضلة والتى تحملت عبء كل ذلك، فلولا مؤازراتها لى لما استطعت أبداً المحافظه على حماسى لإتمام هذا العمل.

وإننى مدين بالعرفان والإمتنان الخاص لجميع زملائى بمكتب رئيس هيئة الطاقة الذرية والذين كان لتعاونهم ومساعدتهم لى أثره فى إنجاز الدراسة.

اختصارات

- اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية
"Strategic Arms Reduction Talks Treaty""START 1 "
- اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية
"Strategic Arms Reduction Talks Treaty" " "START 2"
- اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائيه
"Chemical Weapons Convention '" "CWC "
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
International Atomic Energy Agency. " IAEA "
-الضمانات الشاملة Full Scope Safeguades " FSS"
- وكالة محاسبة ومراقبة المواد النووية الاجنتينية - البرازيلية
Argentine - Brazilian Agency For Accounting and Control of Nuclear Material " ABACC "
- لجنة التنسيق الخاصة بالرقابة الجمعية على الصادرات
Coordinating Committee" on Export Controls" "COCOM "
- مجموعة الموردين النوويين " Nuclear Suppliers Groups"
-معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية
Nuclear Non -Proliferation Treaty (NPT)
_ معاهدة حظر التجارب النووية فى الهواء والفضاء الخارجى وتحت الماء.
Treaty Bannig Nuclear Weapon Tests in Atomsphere , in Outer Space and Under Water .
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .
Comprehensive Test Ban Treaty "CTBT"
- معاهدة ازالة الاسلحة النووية متوسطة المدى فى أوربا
Intermediate - Range Nuclear Forces Treaty " INF "
- نظام الرقابة على الصادرات " Export Control Regime "

محتويات الدراسة

الموضـــــوع	الصفحه
مقدمه	
الفصل الأول : النظام الدولى وتطور سياسات منع الانتشارالنووى	١
تمهيد	١
المبحث الاول : الامم المتحدة وتطور سياسات منع الانتشار النووى .	٧
المطلب الاول : المرحله الاولى من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٦٢	٨
المطلب الثانى : المرحلةالثانيه من عام١٩٦٢ حتى ١٩٧٩	١١
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩٠	١٣
المبحث الثانى : النظام الدولى الجديد وتطور سياسات منع الانشار النووى	١٦
المطلب الاول : اثر انتهاء الحرب الباردة على فعالية سياسات منع الانشار النووى .	١٨
المطلب الثانى : الابعاد الجديدة لنزع السلاح ومنع الانتشار النووى	٢١
مراجع الفصل الاول	٢٦
الفصل الثانى : تطورالنظام الدولى للضمانات النووية	٣٢
تمهيد	٣٣
المبحث الاول : النظام الدولى للضمانات النووية .	٣٦
المطلب الاول : معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية.	٣٧
المطلب الثانى : مؤتمرات مراجعة معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية.	٤٤
المطلب الثالث : النظام الدولى للضمانات النووية.	٦٥
المبحث الثانى : التطورات فى النظام الدولى للضمانات النووية.	٧٩
المطلب الاول : تدعيم الضمانات : الاسباب وألاهداف	٨٠
المطلب الثانى: مضمون مشروع البرنامج ٩٣+٢ .	٨٦
المطلب الثالث : البروتوكول النموذجى الاضافى .	٩٥

مراجع الفصل الثانى ١٠٣
الفصل الثالث : تطور النظم الاقليميه لمنع الانشار النووى ١١٠
تمهيد ١١١
المبحث الاول : المناطق الخاليه من الاسلحة النووية وتطوراتها – دراسة مقارنة. ١١٣
المطلب الاول : المناطق الخالية من الاسلحة النووية: المبادىء والاهداف. ١١٤
المطلب الثانى : المناطق الخاليه من الاسلحة النووية –دراسة مقارنة ١١٦
المبحث الثانى : المشاكل المرتبطه بتحقق فعالية سياسات منع الانتشار النووى ١٢٧
المطلب الاول : مشكلة التحقق وسياسات منع الانتشار النووى. ١٢٩
المطلب الثانى : الصراع الاقليمى وسياسات منع الانتشار النووى. ١٣٦
مراجع الفصل الثالث ١٣٨
الفصل الرابع : فعالية سياسات منع الانتشار النووى: حالة منطقة الشرق الاوسط . ١٤٢
تمهيد ١٤٣
المبحث الاول : مواقف دول منطقة الشرق الاوسط من سياسات منع الانتشار النووى . ١٤٨
المطلب الاول : الموقف الاسرائيلى وسياسات منع الانتشار النووى ١٤٩
المطلب الثانى : الموقف المصرى وسياسات منع الانتشار النووى ١٦١
المطلب الثالث : الموقف العراقى وسياسات منع الانتشار النووى. ١٧٦
المطلب الرابع : الموقف الايرانى وسياسات منع الانشار النووى. ١٨٦
المبحث الثانى : مشكلات انشاء منطقة خاليه من الاسلحة النووية فى منطقة الشرق الاوسط . ١٩٤
المطلب الاول : مبادئ انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى منطقة الشرق الاوسط . ١٩٦
المطلب الثانى : عناصر انشاء منطقة خاليه من الاسلحة النوويه فى منطقة الشرق الاوسط . ٢٠٧
المطلب الثالث : الصعوبات التى تواجه أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط. ٢١٤

مراجع الفصل الرابع ٢٢٤
خاتمة : نتائج الدراسة ٢٣٢
قائمة المراجع ٢٣٨

مقدمـــــة

تتناول الدراسة فعالية سياسات منع الانتشار النووى : منطقة الشـــرق الأوســط كحالــة دراسة.وتتكون مقدمة الدراسة من عدة عناصر تتمثل فى التعريف بأهمية الدراسة والمشـــكلة البحثية واسباب اختيارها، وتحليل ودراسة تأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية ودراسة مــدى ملائمة تطبيق نتائج هذه الدراسة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويـــة فـــى الشـــرق الأوسط، وحدود المشكلة العلمية والزمانية والمكانية، ثم تحديد الأسئلة البحثية المحـــددة التـــى تركز عليها الدراسة ، والمنهج المتبع للإجابة على هذه الأسئلة والمشاكل التى واجهها البـــاحث فى عملية جمع البيانات وتحليلها وأخيراً تقسيم الدراسة.

أولا: أهمية الدراسة

لموضوع الدراسة مستويان من الأهمية :

١- الأهمية النظرية :

وتتعلق بأهمية البحث فى مجال منع الانتشار النووى ، وتحليل التطورات الحديثة فى هذا المجال وانعكاساتها على الوضع فى منطقة الشرق الاوسط ، والاســـهام فـــى تعزيـــز أســـس دراسات منع الانتشار النووى فى المنطقة العربية. ونظراً لقلة الدراسات العلمية العربيـــة فـــى مجال منع الانتشار النووى، فمن المأمول ان تضيف هذه الدراسة عملاً علمياً جديداً الى المكتبة العربية يدعم الاهتمام بقضايا منع الانتشار النووى .

٢- الأهمية العلمية:

أ) إن التطورات المتلاحقة دوليا وإقليميا فى مجال منع الانتشار تقتضى الدراســـة لمعرفــة آثارها على فعالية سياسات منع الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، خاصــة وان سياسات منع الانتشار النووى موضوع الدراسة قد اكتسبت أهمية كبيرة فى الفترة الأخيرة على الصعيد الدولى والإقليمى وأصبحت على جدول الأعمال دولياً وإقليمياً .

ب) ان دراسة تطور النظام الدولى للضمانات النووية والنظم الإقليمية لمنع الانتشار النووى وآثـر ذلك على فعالية سياسات منع الانتشار النـــووى يســـاعد كثـــيراً فـــى فـــهم ديناميـــة هـــذه السياسات،والعوامل الدولية والإقليمية والداخلية المؤثرة فيها، وحجم وطبيعة التغـــيرات التـــى تطرأ عليها وحدود تلك التغيرات واستخلاص القواعد التى تحكم ذلـــك، وامكانيـــة اســـتقراء

عناصر الاستمرار فى ذلك.

ج) دراسة وتحليل السياسات التمييزية فى نظام منع الانتشار النووى على المستوى الدولى ، والتباينات فى سياسات منع الانتشار النووى على المستوى الإقليمى ، ومن منطقة الى آخرى وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط .

د) ان دراسة التطورات فى السياسات العالمية مثل تلك المرتبطة بالأمم المتحدة ،والنظام الدولى للضمانات النووية المرتبط بمعاهدة منع الانتشار النووى، والسياسات الإقليمية لمنع الانتشار النووى مثل النظم الإقليمية لمنع الانتشار النووى فى إطار اهتمام الدراسة بسياسات منع الانتشار النووى الأفقى، تمكننا من معرفة اثر ذلك على منطقة الشرق الاوسط فى ضوء الاحتكار النووى الاسرائيلى ، والتطورات فى عملية السلام.

ثانيا: المشكلة البحثية واسباب اختيارها

لقد كان لقيام الحرب العالمية الثانية واستخدام الأسلحة الذرية لاول مرة فى تاريخ البشرية وما خلفته من آثار سلبية، عظيم الأثر فى زيادة الاهتمام بقضية منع الانتشار النووى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

واهتمت الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة منذ دورتها الأولى بالأسلحة الذرية والعمل على نزعها ومنع انتشارها، وقد تاثرالتقدم فى طريق نزعها ومنع انتشارها بالوضع الدولى السائد فى كل مرحلة، ففى بداية الحرب الباردة واشتدادها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى آنذاك لم يتمكن النظام الدولى من إحراز أى تقدم ملموس على طريق منع الانتشار النووى سواء فى إطار الاتفاقات الثنائية أو المعاهدات المتعددة الاطراف.الانه بعد المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق اثناءالأزمة الكوبية فى عام ١٩٦٢تم التوصل الى العديد من الاتفاقات والمعاهدات.

لقد شهد النظام الدولى والإقليمى لمنع الانتشار النووى تطوراً منذ بداية الخمسينات، ففى١٩٥٣ تم تقديم مشروع الذرة من أجل السلام ، وفى ١٩٥٧ تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذ رية ، وفى ١٩٦٣ تم التوقيع على اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية ، ثم التوصل فى عام ١٩٦٧ الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ، وفى ١٩٦٨ تم التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى والتى دخلت حيز النفاذ فى مارس ١٩٧٠ .

كما ان انتهاء الحرب الباردة مكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من التوصل الى اتفاقات نزع سلاح عميقة الاثرمثل اتفاقية ستارت-١ فى عام ١٩٩١ لتخفيض الرؤوس النووية بينهما. ثم توقيع اتفاقية ستارت-٢ فى عام ١٩٩٣ لتخفيض الرووس النووية بين روسيا

الاتحادية والولايات المتحدة .ونتج عن تفكك الاتحاد السوفيتى السابق بروز دول نووية جديدة مثل الجمهوريات النووية المستقلة "كازاخستان واوكرانيا وروسيا البيضاء " وطرحت قضية السيطرة على الأسلحة النووية فى هذه الجمهوريات وضرورة انضمامها الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقد انضمت تلك الدول الى المعاهدة ونقلت اسلحتها النووية الى روسيا الاتحادية، وبدد ذلك المخاوف من ظهور دول نووية جديدة .

بالإضافة الى ذلك فان زيادة انتشار الاتجار غير المشروع للمواد النووية المهربة أدى الى تقوية النظم الخاصة بمنع الانتشار النووى مثل مجموعات الرقابة وهى مجموعة من الدول تنشئ فيما بينها نظاما للرقابة على تصدير بعض المواد للاستخدام المزدوج، وأيضاً مجموعة الموردين للمواد والمعدات النووية "مجموعة لندن " وأيضا لجنة التنسيق الخاصة بالرقابة الجمعية على الصادرات والنظام الخاص بالرقابة على صادرات مكونات الصواريخ.

كما شهد النظام الدولى بعد حرب الخليج تغيرات كبيرة أدت الى تطورات فى سياسات منع الانتشار النووى الدولية والإقليمية، فعلى المستوى الدولى شهد النظام الدولى للضمانات النووية تطوراً كبيراً ،فتم تقديم أقتراح مشروع لتدعيم وزيادة فعالية الضمانات المرتبطة بتلك المعاهدة فى ١٩٩٣ وسمى البرنامج ٩٣+٢ والذى تم التوصل بواسطته الى البروتوكول النموذجى الإضافى فى سبتمبر ١٩٩٧.

وفى عام ١٩٩٥ شهد النظام الدولى للضمانات تطوراً آخر بتمديد معاهدة منع الانتشار النووىالىأجل غير محدد، كمازاد عدد أعضاء تلك المعاهدة من ١٣٠ دولة فى عام ١٩٨٩ الى١٧٦ دولة فى ١٩٩٥ ثم الى ١٨١ دولة حتى مارس ١٩٩٧ بما فيها انضمام البرازيل، وقد اقر مؤتمر تمديد معاهدة منع الانتشار النووي إصدار وثيقة مبادئ واهداف منع الانتشار النووى والتى اشتملت على فقرة خاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ،كمااصدر قرار بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية .

وعلى المستوى الإقليمى لسياسات منع الانتشار النووى تم التوقيع فى ١٩٩١ على الاتفاقية البرازيلية الأرجنتينية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتطبيق الضمانات المتبادلة ، لتدخل معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ الفعلى بعد توقيع الأرجنتين على معاهدة منع الانتشار النووى ، وفى عام ١٩٩٥ حدث تطور إقليمى آخر حيث تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا.

وفى ابريل عام ١٩٩٦ بدأ توقيع معاهدة افريقيا خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بلندابا) وذلك بعد انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٩١ .

وبانضمام البرازيل والارجنتين الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، لم يبقى سوى ثـــلاث دول تمتلك السلاح النووى هى إسرائيل والهند وباكستان، فعلى الرغم من تركيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منع الانتشار النووى استطاعت بعض الدول ان تطور برامج نووية خـــارج نظام منع الانتشار (جنوب أفريقيا سابقا ــ باكستان ــ إسرائيل ــ الهند) وقد أنضمت جنـــوب افريقيا إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٩١ وتبقى الدول الثلاث الأخيرة خـــارج النظام الدولى والإقليمى لمنع الانتشار النووى بل والأكثر من ذلك أن دولاً دخلت مع الوكالـــة فى اتفاقات ضمانات وكانت طرفا فى معاهدة منع الانتشار النووى ولكنها طورت برامجها نحو امتلاك أسلحة نووية (العراق ــ كوريا الشمالية)

وبذلك يصبح من المقرر قيام خمس مناطق فى العالم خالية من الأسلحة النووية بعد اكتمـــال إجراءات التصديق على المعاهدات المنشئة لها ،وان قيام هذه المناطق يمكن ان يدعـــم محـــاولات إنشاء مناطق أخرى فى العالم مثل محاولات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فـــى الشـــرق الأوسط والتى شهدت أيضا بعض التطورات والتى ترجع بدايتها الأولى الى تقدم كل مـــن ايـــران ومصر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النوويـــة فى دورتها التاسعة والعشرين فى عام ١٩٧٤ والذى أقرته الجمعية العامة وتقره منذ ذلك التـــاريخ حتى الآن، وتطور الموقف المصرى فى بداية التسعينات بطرح الرئيس مبارك مبادرتـــه لاخـــلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

مما سبق نجد أن هناك علاقة بين تطور النظام الدولى وتطور سياسات منـــع الانتشـــار النووى سواء فى فترة الحرب الباردة أو الانفراج الدولى ومرحلة ما بعد الحرب الباردة فلقـــد اثر الوضع الدولى فى كل مرحلة من تلك المراحل على سياسات منع الانتشار النووى الدوليـــة والاقليمية،ولقد طرحت تلك العوامل وغيرها العديد من القضايا التى أثيرت تباعاً مثل أثر تلـــك التغيرات على فعالية سياسات منع الانتشار النووى دولياً وإقليمياً .

وفى ظل هذه التطورات والتغيرات المتلاحقة عالمياً وإقليمياً بات مـــن الملائـــم القيـــام بدراسة وتحليل هذه التطورات واستنتاج أثر تلك التطورات فى النظام الدولى للضمانات النووية والنظام الإقليمى لمنع الانتشار النووى على فعالية سياسات منع الانتشار النووى فـــى منطقـــة الشرق الاوسط.خاصة وان منع الانتشار النووى والعمل على إنشاء مناطق خالية من الأســـلحة النووية اصبح مطروحا الآن بإلحاح عن ذى قبل، نظراً لزيادة المخاوف من عدم السيطرة على الانتشار النووى فى ظل وجود تباينات فى سياسات منع الانتشار النووى من إقليم الى آخـــر ، لذلك فأن دراسة تلك النظم الإقليمية لمنع الانتشار النووى يمكن أن تفسر تلك التباينـــات فـــى سياسات منع الانتشار النووى.